

## حوار حول المرأة مع الأستاذة يسرى فراوس



## الجمعة 6 جويلية 2018

### حوار مع السيدة يسرى فراوس



#### سؤال: كيف ترين موقع المرأة في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس؟

**يسرى:** أعتقد أن النساء فرضن أنفسهن كرقم قوي في عملية الانتقال الديمقراطي، فرض النساء أنفسهن أولاً في سياق الثورة، كل العالم شهد ما قامت به المرأة في إطار الحراك الثوري وهذا طبيعي، فالثورة في حد ذاتها كانت انفجاراً لتراكمات وإحباطات للناس خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً في علاقة بملف الحريات العامة في تونس. هذا التراكم لاحظنا ذروته في سنة 2008 في أحداث الحوض المنجمي، وحوارنا يمكن أن يكون فرصة للتذكير بأسماء النساء المنسيات وتذكر أن السيدة جمعة من قفصة كانت قد قادت اعتصام النساء من أجل تشغيل أبنائهن، وقامت بأول تحرك في الشارع والذي دام أشهر وتم قمعه من قبل البوليس في 2008، وكانت هذه الإشارة الأولى لانطلاق الثورة في 2011.

بعد 2011 كانت أغلب مشاغل المرأة المنتظمات في الحراك المدني والسياسي هو أن غياب الاستقرار السياسي قد يهدد مكتسبات المرأة وبالتالي لم تضع النساء أنفسهن

في موقع رد الفعل على السياقات، بل إن السؤال كان كيف يمكن أن تتأثر النساء في سياق الانتقال الديمقراطي، وهذا ما يفسر أن أول مسيرة كبيرة خرجت بعد 14 جانفي 2011 كانت مسيرة النساء في المنظمات خاصة منظمات المجتمع المدني والاتحاد العام التونسي للشغل ولجنة المرأة العاملة ذلك يوم في فيفري، وكانت أول مسيرة كشفت حجم التهديدات، ووقتها وقع التصدي لتلك المسيرة من قبل ملتحين. وكانت المسيرة بهيجة بشكل ما وكانت تحت شعار "ثرنا سويا لنبني سويا" وكانت هذه هي الفكرة أي مركزة قضية النساء حول كل محاور الانتقال الديمقراطي. فكان الرد بأن استنصب هؤلاء الملتحين لتفريق المسيرة وقاموا باختراقها لتغيير شعارات المسيرة واستمعنا إلى خطاباتهم من نوع "عودو للمطبخ وموقع المرأة البيت ليس هنا" وكانت هناك شحنة من العنف لدرجة أخافت النساء في الفضاء العام وكانت هذه إشارة مادية وموضوعية بأنه فعلاً حقوق النساء مهددة في 2011.

بالتالي بدأت المعارك من أجل فرض أجندة النساء وعدم تهميشها وأيضاً من أجل عدم الرجوع للوراء، لأنه في فترات الهشاشة السياسية في تونس، أي خلال فترة ضعف حكم بورقيبة وصعود الإسلاميين في تونس، لاحظنا أن المطلب الأساسي والذي يدور حوله النقاش هو مراجعة مجلة الأحوال الشخصية وإجراء استفتاء حولها، فتاريخنا محمل بمثل هذه اللحظات، فتكررت هذه المسألة في 2011، لذلك استعمل النساء استراتيجيات مختلفة في الحقيقة:

أولاً اكتساح الفضاء العام في كل مجال التحركات لكي يكون المسار الثوري بالفعل مساراً ثورياً ويتم إتمامه في أحداث القصة الأولى والثانية رأينا النساء، ثم بعد ذلك في تركيبة الهياكل التي أدارت الانتقال الديمقراطي. أتذكر جيداً أنه خلال الاجتماعات الأولى للهيئة العليا للانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة برئاسة عياض بن عشور، ومن ضمن المحاور الأولى للنقاش كان حول من سيكون نائباً لرئيس الهيئة؟ ووقتها تم فرض النقاش داخل الهيئة على أن تتولى مرأة هذا المنصب، وتم تسمية لطيفة الأخضر.

ثانياً كان النقاش حول ما الذي ستقدمه هيئة الانتقال الديمقراطي للنساء بالنسبة لمجموعة القوانين التي كانت مكلفة حينها بإعدادها للانتقال الديمقراطي منها قانون الانتخاب، ثالثاً كيف نضمن تمثيل النساء داخل هذه الهيئة، وهنا كان واحداً من المخرجات الأولى للنقاشات هو أن فرضنا كمجموعة من النساء كنا متواجديات داخل الهيئة أن كل حزب سيكون ممثلاً بقبائدي، ولكن يجب أن يكون أيضاً ممثلاً بامرأة وبشباب، وكان

ذلك لأننا وقتها ومن خلال المعاينة التي عايناها رأينا أن هناك بعض الأحزاب قبلت بالفعل أن تمثلهن النساء، فيما استمسكت بعض الأحزاب بأن تقعد ممثلة فقط بشيوخ ورجال، وهذا أيضاً للتاريخ لكنهم كانوا أقلية، وكان ذلك نوع من المقاومة.

ثم المحور الثاني ألا وهو القوانين المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وتقريباً إلى الآن القوانين ناقصة بمعنى أدق (قانون الجمعيات، قانون الأحزاب، قانون الهايكا ومرسوم حرية الإعلام 115، 116، ثم القانون الانتخابي) خمس قوانين تشقها محاور تفرض المساواة بمجموعة من أفضل النصوص التشريعية في علاقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وكانت النصوص الصادرة عن الهيئه العليا لتحقيق أهداف الثورة. بشكل أوضح كان من ضمن الخطوط الحمراء التي لا يمكن لأي تشكيل، تنظيم حزبي، مدني، نقابي، إلى غيره، أن يتجاوزها هو أن يكون ضد المساواة أو يدعو للتمييز، فكانت هذه ضمانات أولى من الناحية القانونية والضمانة الأكبر كانت لحظة التصويت وعملية التناصف في القوائم الانتخابية بالفصل 16 من المرسوم المتعلق بالانتخابات، وبالتالي لحظة الانتقال الديمقراطي في غمرتها الأولية كانت مكلفة بصراعات حول محور موقع النساء، ولكن كان أيضاً هناك حرج سياسي عام هو أن مقابل ما تم ذكره من قبل فيما قدمته النساء قبل 2011 ثم في 2011 لا يمكن أن تتصل لهن أثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي ولا بد أن يحققن مكاسب، وهذه كانت الإشارة الأولى أي أنه على الأقل لا يوجد تراجع عن المكاسب المحققة للتونسيات وإنما الخط الذي أخذناه في تلك اللحظة هو خط التقدم للأمام.

في الجانب الآخر أي جانب المجتمع المدني والهيئات المدنية، في 2011 أيضاً كان هناك مرحلة انفجار على الساحة المدنية والسياسية وبالتالي كثرت التشكيلات السياسية وكثرت التشكيلات المدنية، وصرنا عشرات الآلاف من الجمعيات في 2011، وفي 2012 وصلنا أيضاً إلى مئات من الأحزاب السياسية. وفي المشهد العام نرى أيضاً أننا خرجنا بعد خمسين عاماً من مرحلة الاستقلال قبل 2011 فقد كانت عندنا امرأة واحدة رئيسة لحزب عام 2006، صحيح أنه في 2011 لم نضع طفرة نوعية كنساء في مستوى رئاسة الأحزاب السياسية، لكن بدأت تظهر أسماء أخرى لنساء سياسيات، وهناك عدد أيضاً من الوجوه النسائية في حلقة الانتقال الديمقراطي، ومن ناحية ثانية فكل الدراسات التي تم إنجازها أثبتت أن وجود النساء وكثافتهم في هياكل تسيير الجمعيات المدنية والجمعيات الناشئة تحديداً وأيضاً وجود الشباب كان عدداً مهماً، وبالتالي كانت هناك مكتسبات قانونية في الانتقال الديمقراطي وأيضاً طفرة عديدة وتنوع في الوجوه النسائية لأنه

في السابق كانت الوجوه النسائية والناس التي تتحدث عن ملف النساء هما نوعان من النساء الموجودات في هياكل مدار السلطة: الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، بفروعه في الجهات إلى غير ذلك الذي كان في حالة مراهقة تامة مع السلطة السياسية وملف النساء، كان أيضاً في إطار المقاربة النسوية الرسمية ولا يخرج عن ذلك الفلك وليست لديه مطالب لتحقيق المساواة التامة والفعالية، وفي الجانب الآخر نجد النساء اللواتي قمن بنشاط سياسي في تونس أو قاموا بنشاط مدني موجودين في فلك اليسار سواء في الهياكل المنظمة أو في الهياكل العملية أو في الهياكل السرية، وما عانوهن في فترة السبعينيات من تجربة السجون والنقابات والعمل السري إلى غير ذلك.

لكن في 2011 رأينا نوعاً آخر من النساء ينشطن بحضور جدي على الساحة العامة، رأينا نساء إسلاميات وبالتالي نتساءل عن كيفية تعامل النساء الإسلاميات مع الموضوع، هل فضولهن فقط أو حضورهن عددي لإكمال المشهد السياسي، أو أنه مؤشر على أن النساء حتى في الحركة الإسلامية خرجن من الأدوار النمطية والتقليدية التي كانت تعطى لهن داخل الحراك الإسلامي، لأننا نعرف تاريخياً أن النساء كانت تكلف بأن تُعين العائلات فاقدة السند بالأغذية وتنظيم قفف لمساجين الرأي، وبالتالي في خدمة الأنماط الذكورية التقليدية أو في أقصى الحالات يكون لهن وظائف لوجيستية كطبع الورق وتوزيعه لأن النساء أسهل في مثل هذه المسائل، ولكن لم يكن موجود لديهن دور كقائدات سياسيات.

في 2011 رأينا أيضاً أسماء سطعت كنساء من الاتجاه الإسلامي ولهن تأثيرهن وعندهن وزن وأنيطت بعهدتهن أيضاً مسؤوليات مهمة رئاسة لجان داخل البرلمان ورئاسة لجان خارج البرلمان في هياكل حزبهم.

هل هو دليل على أن المشروع الإسلامي غير نظرتة للمرأة، هذه حقيقة تلزمها امتحانات كثيرة تثبتها ولكن الثابت أن هناك أيضاً انتقال على الأقل في المشهد، في الصورة هناك نقلة تتم حالياً، بالتالي أعتقد أن هذا يؤكد أن النساء رقم مهم في عملية الانتقال الديمقراطي ورقم مهم لتطویر وضع النساء في تونس أحب من أحب وكره من كره، إلا أننا فرضنا أجندة نسوية إلى حد ما وبما أننا كنا في مرحلة مقاومة على كل علامات الردة، أتذكر جيداً أن في مرحلة الانتقال الديمقراطي وأيضاً مرحلة صياغة الدستور في حد ذاتها واجهنا على الأقل تهديدين حقيقيين وكانا اختياراً لحقوق الإنسان، التهديد الأول كان محاولة التنصيص على التشريع كمصدر من مصادر التشريع

التونسي، وتلك المعركة خاضها النساء والرجال في إطار الكتلة التقدمية ضد الكتلة الدينية والمحافظّة، وبالتالي كان محوراً مهمّاً عرفنا منه أن هناك تهديدات، والمحور الثاني التنقيص على مبدأ المساواة لأنه كان مطلباً تقريباً لكل الطيف الديمقراطي في تونس والتقدمي تحديداً، كذلك كان مطلب الحركة النسوية بالطبع، وهذا أيضاً تم فيه الحسم بفضل مسيرة بالشارع كانت يوم 13 اوت 2012، عندما تم التوجه نحو تسريب مصطلح التكامل بين الجنسين عوضاً عن المساواة وتم التصدي لهذا المشروع. فأنا أعتقد أن بقدر وجود النساء وبقدر وجود التهديدات لكن في السياق الكلي توجد المكتسبات التي تتحقق للنساء التونسيات.

**سؤال:** في حديثنا عن الأدوار النمطية التي كانت تمنح للنساء الإسلاميات ما قبل 2011 هل ذلك يعود لتطور وضع المرأة داخل التيار الإسلامي أم لعدم دراية التيارات المدنية بطبيعة الحراك داخل التيارات الإسلامية؟

**يسرى:** أعتقد أن ذلك الكل مرتبط فعلاً بالحكمة التاريخية والتطور، لأن الحركة الإسلامية والحركة اليسارية التقدمية في تونس تمتلكان منذ سبعينيات القرن الماضي خاصة في الجامعة محاور كثيرة للنقاش والجدل وحتى للصراع داخل الجامعة وفي الإعلام وفي المؤسسات السياسية إلى غير ذلك، وإلى حدود 2011 ما كنا نسمع عن أي اسم لامرأة سياسية من الحركة الإسلامية مؤثرة على الساحة، فقد كنا نسمع عن ضحايا الاستبداد كأبي ضحايا (النقابيات، اليساريات، الإسلاميات) أي كغيرهن لكننا لم نر نساء الحركة الإسلامية السياسية في أدوار قيادية أو صنع وتوجيه القرار، ولن تجد لهم مؤتمراً ترأسته امرأة، بمعنى أنهن موجودات عددياً وهذا طبيعي، وذلك لسببين السبب الأول هو السياق الموضوعي اللائي يتواجدن فيه وذلك أن (بن علي) اعتمد سياسة تجفيف منابع التي كانت بالنسبة له هو أنه كذلك يقضي على العائلات ويجوعهن، فالنساء كن ضحايا أحياناً مباشرين ولكن خاصة ضحايا غير مباشرين للقمع الذي مورس خلال حقبة (بن علي)، وهذا يوضح لماذا كانت كتلهن مهمة من الناحية العددية. أما السبب الثاني هو أن حالهم كحال أحزاب المعارضة أحزاب سرية وتتشابه في ذلك جميع التيارات السياسية المعارضة خلال تلك الفترة، والسرية لا تسمح لك بأن تضحي بعدد كوادرك سواء نساء أو رجال وخاصة النساء وهذا معطى موضوعي يجب تفهمه.

## سؤال: المكتسبات القانونية التي ذكرتها الآن ما بعد 2011.. كيف ترين إمكانية استفادة المرأة من التشريعات والقوانين، خاصة التمتع بامتيازات هذه القوانين على مستوى التطبيق؟

يسرى: مبدئياً دعنا نحصر الامتيازات، أولاً الامتيازات بدأت مثلما قلت منذ قليل بالتناصف في 2011، وكان التناصف أفقياً وليس عمودياً.. هذا في 2011 ماذا أعطى هذا التناصف؟ أعطى أن البرلمان المجلس التأسيسي التونسي فيه 30.6% نساء، وهي نسبة في علم السياسة تسمى بكتلة الأقلية المؤثرة، أي لو تصرف بهويتها ككتلة نسائية قادرة على أن تقدم قانوناً وتممره، وقادرة أن تعطل قانوناً وترفضه هذا من ناحية، ثانياً أتاح التناصف مشاهدة نساء برلمانيات ففي عهد (بن علي) والذي كان يعتمد في خطابه السياسي ووجهته السياسية على ملف المرأة فكان حزب التجمع يطبق اختياريين في قاعدة الكوتة وكان أقصى ما يستطيع تحقيقه هو نسبة 27% وذلك في برلمان 2010، وبتطبيق قاعدة الكوتة الإجبارية وهذا بالطبع رهين المناخ السياسي، فالتناصف قدم نتيجة مباشرة ثم تطورنا من التناصف الأفقي فقط إلى الأفقي والعمودي اليوم، وبالتالي هذا مكسب نعتقد أن كل النساء تمتعن به كما أتاح التناصف 2011 كذلك عند فتح القوائم كان عندنا على ما أعتقد أن ذلك الرقم وصل إلى 14000 أي كان هناك 7000 امرأة بفضل فرض قاعدة التناصف، أي أنك قمت بإخراج 7000 امرأة مما يسمى مكانها الطبيعي وما يُعتقد أن ذلك هو الفضاء الخاص بالمرأة إلى الفضاء العام، وهذا مكسب في حد ذاته لا يستهان به على الإطلاق لم يكن لا سهلاً ولا متوفراً بل كان تحدياً حقيقياً للأحزاب أن تجد نساء قادرات أن ينخرطن ومستعدات أن يواجهن العائلة والقرية، وهذا يعتبر تطوراً مثالياً خاصة أنك في بلاد كانت انتخابات مجلسها القومي التأسيسي الأول عام 1956 تُحرم منه النساء من التصويت أو الترشح، والدستور كان دستوراً مكتوباً فقط للمؤسسين الذكور، لأنه لم يمنح للنساء حق التصويت إلا في عام 1957 في الانتخابات البلدية، فلك أن تتصور حجم النقلة التي حققها التناصف في 2011، أما المكسب الثاني هو الدستور التونسي 2014، فدستور 1959 كان يوجد به فصل واحد فقط يتحدث عن المساواة بين المواطنين والمواطنات فقط لا غير، اليوم في دستور 2014 يوجد به الفصل 21 الذي يقر بالمساواة بين المواطنين والمواطنات دون تمييز وبالتالي هو لا يُقر بالمساواة الشكلية للاعتراف بالمساواة بين الجنسين ولكن أيضاً يُقر بالمساواة الفعلية التي لا تتحقق إلا بإقصاء التمييز وإلغاء كافة أشكال التمييز، فهذا دستور يُعطي الإشارة أن تلك الدولة تعترف بوجود تمييز واقع وأن هناك فجوات بين النساء والرجال.



كذلك الفصل 46 الذي يُقر أن الحقوق المكتسبة للنساء فيجب أن تتطور وأن نذهب في اتجاه التطور لا في اتجاه الردة والارتداد. كذلك يُقر هذا الفصل أن هناك عنفاً خصوصياً مسلطاً على النساء ويلزم تحرك من الدولة باتخاذ التدابير لمواجهته، فمرة أخرى هناك إقرار بأن أحد أخطر أشكال التمييز المسلط على النساء وهو العنف أحد أخطر العراقيل من أجل الوصول للمساواة والكرامة الإنسانية بين النساء والرجال والتزام واضح للدولة أنها يجب أن تكافح تلك الظاهرة، هذا مهم ومهم جداً فدستورياً لم نكن نمتلك هذا الغطاء الدستوري منذ عام 1959 وهذا ما يفسر أننا خلال 50 عاماً كنا في حالة من التخلف القانوني لافتقادنا لذلك الغطاء الدستوري، أما اليوم عندك غطاء دستوري يسمح بالمضي قدماً في اتجاه تطوير حقوق الإنسان.

أما المكسب الثالث هو من لحظة صدور الدستور هناك قوانين تغيرت (قانون منع الاتجار بالبشر) وهو مكسب مهم لأنه يكافح ظاهرة تمس خاصة النساء بل النساء الأكثر ضعفاً والأكثر هشاشة، كذلك التناصف صار أفقياً وعمودياً في (القانون الانتخابي الخاص بالبلديات) وبما أننا فرضنا هذا على الأحزاب فالأحزاب اليوم مطالبة بتجديد كوادرها السياسية من أجل أن يجد في كل انتخابات نساء لرئاسة القوائم والنتيجة أوضحت أن الأحزاب التي لا تشتغل على هذا المحور خاسرة لا محالة في الانتخابات أو على الأقل كان من ضمن أسباب الخسارة هو أنها لم تمتلك قيادات نسائية فهذا مكسب آخر للنساء، كذلك القانون الشامل (قانون القضاء على العنف ضد المرأة) والذي يعد تطبيقاً للفصل 46 لأول مرة في تونس، هناك اعتراف بالعنف الموجه وانتهاك للحقوق الإنسانية للنساء، وأن نعترف أن هناك انتهاكاً للحقوق الإنسانية للنساء فهذا يعني أننا نحمل الدولة مسؤولية مكافحته ولا يقتصر ذلك على العائلة فقط، فاليوم العنف موجه ضد النساء هو من مسؤوليات وتحملات الدولة المطالبة بتنفيذه وبحمائية حقوق الإنسان، وبالتالي هي مطالبة بحماية النساء والالتزام بكل المعايير الدولية المتعلقة بحقوق النساء التي تواجدت في القانون سواء في تعريف العنف أو تعريف التمييز أو في الالتزامات الأربعة الموجودة، وهي التزامات حماية النساء من العنف، ووقاية النساء من العنف، والتعهد بالنساء ضحايا العنف.

نعود للعلاقة ما بين القوانين والعقليات والإنفاذ، دائماً ما نقول ونطالب بتبني القانون واحترامه، هذا أولاً، وذلك لأن اسمه قانون أي حاكم لكل الأطراف التي يجب أن تحترمه أي دائماً ما تبدأ الخطوة الأولى بالمشروع والذي كان هنا مؤسسات الدولة التي أفرزت ذلك القانون وتبنته.



تاريخياً كان عندنا تعدد الزوجات أي ما قبل مجلة الأحوال الشخصية وبظهورها وقتها وفي حينها كانت ثورة مجتمعية، وفي ظرف خمسين عاماً سمحت للمجتمع التونسي بأن يرفض تعدد الزوجات علي الأقل في صيغته القانونية ويخجل أن يتحدث عن وجود علاقات مسترابة تشبه تعدد الزوجات، ويعتبر أنها من ضمن العللات الاجتماعية، فاليوم نرى أن مجلة الأحوال الشخصية طورت المجتمع التونسي في علاقته بالمرأة وبالحرريات الشخصية عموماً، فالمجتمع التونسي اليوم مستعد أن يطرح سؤالاً: هل من حقنا أن نتبنى طفلاً يتيماً أو لا بالقانون؟ حتى النصوص المكملة لمجلة الأحوال الشخصية حققت من المكتسبات التي لا يستطيع أن يضعها المجتمع التونسي موضع تساؤل اليوم ولا يشكك فيها وإنما يعتبر أنه من المفروض أن يبنى عليها، فلا نعتقد أن هناك أولاً فصلاً ما بين النساء والنساء في التمتع بحقوقهن، يكفي أن المشرع يحدد الالتزامات تجاه النساء والرجال وبذلك تستطيع كل النساء أن يستفدن من ذلك القانون، فمجلة الأحوال الشخصية لا تطبق على فئة محددة من النساء.. بالطبع لا، كل النساء اليوم من حقهن بفضل مجلة الأحوال الشخصية أن يتصلن على الطلاق إنشائياً داخل أسوار المحكمة، في بلدان عربية أخرى هذا غير متوفر، السؤال هنا هل تلك القاعدة القانونية وجدت فقط لخدمة النساء البرجوازيات أو نساء المدن والعاصمة والمتعلمات.. بالطبع لا، كل النساء الريفيات يستطعن الذهاب لأقرب محكمة ويتقدمن في قضايا طلاق إنشائياً بمجرد أن تعرف أن مجلة الأحوال الشخصية تحميها وتعطيها هذا الحق، لهذا وبالتالي القاعدة القانونية إذا كانت مكفولة فطبيعي جداً أن يتطور المجتمع، ويتبقى النقاش هل علينا أن تكون القوانين الخاصة بالنساء موضوعة مواكبة لتطور العقليات أم أن القوانين يجب أن تكون هي الأداة لتطوير العقليات، هذا النقاش يكون على حسب الحالة، بمعنى.. على سبيل المثال المجتمع الفرنسي عندما تم إسئفئائهم على إلغاء عقوبة الإعدام أغلب الناس كانوا ضده، اليوم فرنسا هي التي تصدر إلغاء عقوبة الإعدام للبلدان الأخرى وتعتبرها بالفعل من ضمن علامات الديمقراطية وهو أنك تحترم حق الحياة للفرد، فصارت تعطي دروساً في ذلك، وخلال تجربتي لم أر مجتمعاً صنع قوانين متطورة ثم ندم عليها أو أنه لم يستثمرها للرفاه الاجتماعي، كل المجتمعات إذا أصدرت قوانين يكون فيها الرغبة في التثقيف ورفع الوعي، والعقليات استفادت منها تلك المجتمعات. على الجانب الآخر كل المجتمعات التي احتفظت بقوانينها متكلسه كما هو الواقع السائد في مجتمعاتنا العربية الإسلامية زادت في تخلف مجتمعاتها، فكل المجتمعات التي احتفظت بقوانينها علي أساس أنها محاكاة للواقع ولا يجب أن نصدم الواقع نجد فيما بعد أن الواقع هو من يصدم أصحاب القرار عندما يريدون أن يخطوا بنقلة نوعية تشريعية في مسألة ما، فيصدموا

بأن التخلف قد تجاوزهم بفعل تلك القوانين، والمجتمعات تذهب دائماً إلى اللامدنية وإلى التخلف والفقر والعلاقات الأكثر بُؤساً، لا يوجد مجتمع يرتقي بنفسه وحده في لحظة تاريخية، بل المجتمعات هي تراكمات والتراكمات يلزمها أدوات، ومن ضمن الأدوات يلزم أن يكون رفاهة اجتماعي واقتصادي، كذلك يلزم أن يكون هناك إطار قانوني يحترم ذلك المجتمع ويطوره، ويلزم كذلك التمويل ليشعر المجتمع بذاته وعدم اعتماده على الآخرين، هذه هي الثلاث دعائم التي نعتقد أنه إذا امتلكهم أي مجتمع يكون مستعداً لتغيير عقلياته، يتبقى اليوم أن كل القوانين التي نصنعها من بعد الثورة والتي هي مليئة بالمكتسبات فقط تحتاج إلى عمل يرافقها، والعمل هو مسئولية كل الأطراف بما في ذلك الدولة والمجتمع المدني، فيجب العمل على التحسيس أي التعريف بهذه القوانين، قانون العنف ضد المرأة صدر منذ عام تقريباً 6 أشهر منذ دخوله حيز التنفيذ، هل النساء في تونس يعرفن هذا القانون، وهل أيضاً الرجال في تونس يعرفون عن هذا القانون؟ هناك مجهودات بالفعل قائمة للتعريف بالقوانين ولكن تبقى غير كافية لأن هذا عمل سنوات وسنوات كثيرة، فالأساس عندما يدخل القانون حيز النفاذ نستطيع وقتها فقط أن نرى من خلال التطبيقات الفعلية العيوب الموجودة في هذا القانون، فنحن نرى عيوب القانون أثناء نظر القضايا أمام المحاكم وهذا ما يلزمه متابعة متواصلة ويلزمه أيضاً حملات واسعة ولازمة خاصة فيما اقتضاه القانون نفسه، لأن القانون نظر إلى الجانب الأولي وهو الوقاية من العنف، وقال إن الوقاية تتم خاصة بمراجعة البرامج التعليمية وبتدريب كل العاملين بالقطاعات الاجتماعية والصحية والتربوية على فكرة حقوق الإنسان وعلى فكرة مكافحة العنف ضد النساء، وهذه الحلقة التي مازالت ضعيفه حتى الآن لأننا متفهمين أن القانون هذا سيغير من المجتمع التونسي، وتغيير المجتمع التونسي لا يتم بأن تضع الناس في السجن عندما يرتكبوا العنف، بل تغيير المجتمع التونسي يتم من العائلة التي تمثل أول نواة للتنشئة الاجتماعية، وتكون هي في حد ذاتها مبنية وقائمة على قيم المساواة ومكافحة العنف، على أن يكون للمدرسة دور تربوي فعلي في هذا السياق وهذا الكل مازال منقوصاً ويلزمنا العمل عليه بالإضافة إلى القوانين، ولكن القوانين دائماً ما تكون هي الرسالة السياسية والأداة المهمة لتغيير العقليات لا مناص عن ذلك.

**سؤال: كيف ترين إمكانية التوظيف الحزبي والسياسي في تونس.. ومتى يكون**

**إيجابياً أو سلبياً؟**

**يسرى: أريد أن أطرح السؤال بصيغة أخرى.. هل في ظل ما تم ذكره يتم استغلال**

**ملف النساء سياسياً أم أن النساء يطوعون الملف السياسي لخدمة قضايا النساء؟ وأنا**

أعتقد أن ما بعد 2011 وحتى اليوم فالنساء هن من يقومن بل ويمثلن علامة فارقة فيمن يمثل التونسيين والتونسيات في المجلس أو قصر الرئاسة، فيمن يصوتون له، في محتوى الدستور في كل هذا القضايا برهنت النساء أنها طرف بل طرف مهم جداً في المعادلة السياسية، والنساء هي التي توجه الحركة السياسية بل من الممكن القول إن النساء تدير العملية السياسية من دون أن تكون موجودة في الواجهة، فتمثيل النساء في الحكومة ضعيف وفي القصر الرئاسي كذلك فقط مستشارة واحدة امرأة، ولكن في نفس الوقت النساء هي التي توجه في العملية السياسية ولا نستطيع أن ننكر ذلك على النساء التونسيات، فهن دائماً المبادرات بالدفاع والمناداة عن الكف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وفي القلب منها حقوق النساء، لسنا في مشهد بورقيبة أو مشهد بن علي بمعنى أننا لسنا في موقف أن كل الحقوق العامة والفردية ليست بحالة جيدة ولكن هناك ملف النساء الذي نظهر به أنفسنا حكاميين لحقوقهن فخطر ما قام به بورقيبة وبن علي هو القضاء على التعددية بكافة أشكالها سياسية ومدنية، فبورقيبة قام في 1959 بإلغاء كافة الجمعيات والمنظمات وفرض عليها أن تجتمع في إطار اتحادات، وأصبح يمتلك صوته هو وصوت تلك الاتحادات في الرد عليه، أما بن علي فخلق ديمقراطية وهمية كرتونية وأحزاب ومنظمات كرتونية تابعة له ولكن هناك حراك إلى حد ما بين 1987 و1989 خرج منها مجموعة من الأصوات الجادة والفاعلة مثل الحركة النسوية المستقلة والأحزاب المعارضة والتي اضطرت من بعد إلى الدخول في السرية أو من تمسك بشكله القانوني وظل يناضل على ذلك حتى آخر لحظة مثل المسار أو الحزب الاشتراكي التقدمي، ولكن لم يكن هناك تعددية حقيقية في البلاد، ولكن نحن في إطار انفلات التعددية والتي لا تسمح للحكام بالحكم بمعايير الماضي وبما ذلك ملف النساء فإذا أراد التباهي بملف النساء فسيتم مواجهته ببقية الملفات بفضل التعددية، إذ يجب إدارة الوضع على أساس أن النساء هي التي تدير معاركها وتحصل على مكتسباتها دون النظر إلى دعم من الإرادة السياسية مهما تكن وأن إدارة بقية ملفات الشأن العام هي تحتاج المتابعة من المجتمع ككل رجال ونساء.

**سؤال: اتفق معك في ذلك الطرح ولكن على سبيل المثال أن تتولى امرأة تابعة لحزب حركة النهضة مشيخة تونس أليس في ذلك توظيف سياسي لملف النساء.. ألا يُضّر ذلك بالملف النسوي؟**

**يسرى: لا ليس هذا هو تقييمي أنا أجد أن سعاد عبدالرحيم فرضت جدارة لتقنع حزبها هي بالأساس لدعمها لتولي مشيخة تونس، لأنه ليس سهلاً أن يرشح - ليس**

حزب حركة النهضة بل أي حزب سياسي - امرأة لذلك المنصب إن اتفقنا في ذلك فسيتضح لنا أنها خاضت معركتها داخل حزبيها أولاً، ولكننا نرى أن مشروع النهضة ليس مشروعنا المجتمعي وكذلك فرض عليهم التدافع الاجتماعي التونسي وفي القلب منها النساء جعلت حركة النهضة هي التي تقرب لمشروعنا المجتمعي، فعلى مستوى الحقوق والحريات الفردية والمساواة لم تتراجع النساء بل حركة النهضة هي من قدمت تنازلات لإقرار تلك الحقوق، أما فيما يخص التسويق السياسي لذلك فهذه مسؤولية الجميع، فعلى النهضة الآن أن تسوق لنفسها كيف أنها تمتلك كادر نسائي يتولى مشيخة تونس لأول مرة في التاريخ، وعلى بقية الأحزاب أن تقدم نقداً ذاتياً لنفسها في التعامل مع الملف النسوي ووضع النساء داخل أحزابهم، ولذلك أنا أتصور أن المرأة هي من توجه وتدير الملف السياسي وتخوض معاركها داخل أحزابها من أجل تحقيق المكاسب في تلك الملفات.

**سؤال: من أجل إغلاق تلك المسألة.. أنت كنت قريبة من كواليس قانون مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة.. ألم يكن وجود نساء داخل المجلس التشريعي ضد القانون أو متحفظة عليه عائلاً قوياً أمام تمرير هذا القانون؟**

دائماً ما تكون المعايير ناصافية مع النساء نريدهن أن يكن كفؤات أكثر من الرجال وسياسيات أفضل من الرجال وخطايات أفضل من الرجال لأنه من المفترض أن هذا ليس عملها والمجتمع لم يحضرها لذلك ولكن دعنا نقرأ الحقيقة، من هو المسؤول في هذا المجتمع بأن تكون العائلة موحدة وأن تتم الزيجات بشكل مثالي وعلى أن الأموات يدفنون بشكل مثالي هن النساء؟ فإذا كنت تحمل النساء كل تلك المسؤوليات فإنك حملتها أن تحافظ على المجتمع كما هو وإذا كان المجتمع حملها تلك المسؤولية فإنه طبيعي جداً أن نجدها هي أيضاً في القوة المقاومة لتغيير المجتمع وتثوير المجتمع طبيعي جداً، فالمجتمع يحملها تلك المسؤولية 24 ساعة في اليوم 365 يوماً في السنة، ومن بعد تنتظر منها أن تثور على نفسها وعلى المسؤوليات التي أعطيتها من خلالها السلطة أيضاً داخل المجتمع في أنها تكون هي المحافظة على نواميس المجتمع وثقافته ووحدته وانسجامه، وبعد ذلك تقول لها "لا فقط يلزمك أنتي بالذات أن تكوني تائرة على هذا الكل وأنتي التي ترفض تلك السلطة من أجل تطور الحقوق!" لا هذا ليس معناه أن تكون النتيجة طبيعية ولا تنتظر أنها تكون النتيجة الطبيعية، ولكن ما أشعرنني بالسوء الحقيقة أن أرى من أصدقائنا وصديقاتنا في أحزاب تقدمية أنهم لم يكونوا في حجم معركة قانون العنف أما غيرهم ممن ينتمون لمنظومة أيديولوجية معينة نتفهمهم، لا

نفرح بموقفهم أو نحتفي به لكن لا أشعر أنه يلزمني الغضب أو أن يكون غضبي مسلط على تلك المرأة أكثر من المرأة في الشارع أو المرأة الصحفية التي يكون عندها خطاب معادي لحقوق الإنسان، الكل نعتبرهم أنهم نتاج هذا المجتمع بهيكلته الذكورية لا أكثر ولا أقل.

**سؤال: ما تقييمك لمدى انخراط النساء في الجهات أو النساء من الفئات الهشة كالأمهات العازبات على سبيل المثال في عملية الانتقال الديمقراطي؟**

**يسرى:** أول اتصال هاتفي جاءني يوم 16 جانفي بعد إقرار القانون لامرأة أم عزباء دافعت عليها في قضية في محكمة كانت تصرخ تقريداً في حالة هستيرية وتطلب مني يا أستاذة "بربي بربي لاتنسوا ملف الأمهات العازبات بربي كيف تحكو على بن علي أحكو على كيف همشنا نحن النساء العازبات أحكو على حقوقنا" صوتها كله حماس لإنسانة اليوم تستطيع أن تخرج وتعبّر في الشارع التونسي، فالنساء بمختلف مشاكلهن بمختلف شرائهن حملن على ظهرهن مسؤولية توضيح مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، لا أعتقد أن هناك هرمية من النساء اللاتي تجندن من أجل انتقال تونس نحو الديمقراطية وفئة أخرى من النساء الصامتات كلهن تجندن، مازالنا نتذكر في الثورة صوت المرأة على الفضائيات تقول "بن علي قتلي ولدي ومستعدة نعطيه 4 أبناء الآخرين ويمشو مايصيرش المهم بن علي يرحل" لا أملك أمثلة أو أرقام ملموسة لمساهمة النساء ولكن من خلال انتقالنا لكل الجهات رأيت جميع المراحل والمحطات الانتخابية فعملت كمراقبة في 2014 وجمعت التقارير وحللتهم، صحيح أنني لم أسأل النساء عما تعمل في حياتها من أجل أن أفهم ما هو نوع مساهماتها في الانتقال الديمقراطي ولكنني رأيت اللهجات المختلفة والتعب والفرحة ورأيت القوة وكذلك الضعف رأيت الحرارة والبرد أنا أتذكر في إحدى المرات كنت في دورة تكوينية في "تاله" خلال شهر ديسمبر وجاءتني امرأه تقول لي "مدام أول مرة نحضر دورة تدريبية في حياتي اليوم الأحد معندناش نقل ريفي باش ينقلني من المنطقه اللي هي فيها لمركز تاله ومشيت خمسة كيلو مترات علي ساقيا، قولت منها ندفى ومنها إني نعمل في حاجة نحبا"

ولكن لا أرى أن هناك نوعاً من النساء بمعايير معينة يساهم في الانتقال الديمقراطي ونوع آخر غائب عن المساهمة، يبقى أن هناك نوعية من المساهمات المختلفة ابتداء من الفلاحة التي واصلت العمل يوم 15 جانفي 2011 ونزلت للحقل إلى المدرسة التي لم تترك تلاميذها وصوياً للاحتجاجات الاجتماعية التي تواجدن فيها النساء كل هذه

مساهمات أعتقد أنها تستحق منا أن نثمنها.

**سؤال:** هل تري أن بعض النماذج من تلك النساء تستحق المكافأة على سبيل المثال تلك المرأة التي تسير 5 كيلومترات أو النساء اللاتي يشحن في عربات نقل مكشوفة للحقول وتعريض حياتهن للخطر؟ ألا ترين أن مثل تلك النماذج من النساء لا تحتاج لشكر خاص أثناء التطبيق؟!

**يسرى:** أعتقد المكافئة هي أن تتمتعن بحقوقهن لو أردنا مساعدتهن وتوجيه الشكر لهن لما قدمه يومياً من تضحيات من أجل تونس أن نعوضهن بأن نقر لهن المساواة في الإرث، ليس من المعقول في بلاد يتحدث فيها الدستور عن المساواة أن نبرر أن النساء الريفيات يورثن أقل من أزواجهن ومن أخواتهن الذكور أو أن الزوجة الريفية عندما يتوفى زوجها يتم ماحصتها في ميراثها وتقديم أبنائها عليها بعد أن تكون هي من راعت وتعبت على قطعة الأرض، أو أن تكون قد قامت ببناء منزل فيقولون لها يمكنك أخذ المطبخ.

المكافئة إذن هي تمتيع النساء بحقوقهن وأن تنفي عنهن التمييز المضاعف الذي تعانيه منهن، كذلك السياسات فالיום الدولة يجب أن تخصص كوتة للتمييز الإيجابي ويجب أن تكون للنساء التي تعاني أكثر فقراً وتهميشاً، اليوم لدينا أكثر من 200.000 امرأة لا يملكن بطاقة تعريف وطنية، بمعنى آخر لا يشاركن في الانتخابات، وكيف تريد لهن أن يشاركن وهن لا يملكن وسائل نقل وكيف يُعقل أن النساء اليوم بعيدين عن مراكز الصحة؟ وكيف لا تقرب الدولة الخدمات الأساسية للنساء؟ وكيف لا توفر دور حضانة للنساء العاملات في المجال الفلاحي والصناعي بأبخس الأثمان؟ هذه حقوق وليست مكافآت ولا امتيازات فلنعطي للناس حقوقها وللنساء حقوقهن فيجب على السلطات أن تتوجه لهن بإلغاء كل أشكال التمييز إذا أرادت أن تعترف فعلاً بدور النساء على مستوى السياسات يجب عليها فعلاً أن تخصص كوتة وتجنر الميزانية وتراعي الاحتياجات الخصوصية للنساء وأن توفر لهن كل الظروف والبنية التحتية الضرورية ليتمتعن بحقوقهن.

كيف نريد اليوم للمجتمع أن ينهض في وقت أن النساء اليوم في تونس يعانين من تقلص الأدوية وأعني بها وسائل منع الحمل وبالتالي فهن محرومات من القرار في علاقة بأجسادهن، فالمرأة ليس لديها الحق بأن تقرر إن كانت ستحافظ على الطفل أو لا إن لم تتوفر لها وسائل منع الحمل. هذا عدم تمكين للحقوق ونسف لحقوق النساء وحتى الجزء

المكتسب بفضل السياسات القديمة اليوم يتدهور ويتراجع وبالتالي أعتقد أن المنظومة هي منظومة شاملة تبدأ من الجانب التشريعي وصولاً إلى وضع سياسات وميزانيات داعمة والتي تراعي الاحتياجات الخصوصية للنساء وتمكينهن من تلك الحقوق لا أكثر ولا أقل ولسد الفجوات الموجودة في الواقع على مستوى التنمية والموارد الاقتصادية.

**سؤال: النموذج التونسي في التعاطي النسوي أو تعاطي المرأة في العمل العام والسياسي وحتى حرياتها الأساسية والشخصية هل تعتبرينه نموذجاً مؤثراً في المنطقة العربية.. ولأي مدى يمكن أن يكون تأثيره إيجابياً أو سلبياً على السياسات الخارجية التونسية؟**

النموذج التونسي بصفة عامة لا يمكن أن يكون إيجابياً في إطار الحصار المفروض على الديمقراطيات في كل المنطقة العربية. وما يصدر عنه بأن تونس هي النموذج فهذا هو الطعم السيئ الذي يقدم للسمة لأن يؤدي لقتلها مباشرة. لو لم تجد تونس تجاوباً من بقية المنطقة في علاقتها بالمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وأساساً البلدان التي قامت بثورات وانتفاضات شعبية فإن هذا النموذج محكوم عليه بأن يفشل على المدى الطويل. لنتفق على هذا، في علاقة ذلك بحقوق النساء أعتقد أن الأمر يمس خاصة الدول التي تشهد استقراراً حالياً للأسف، مثلاً الجزائر والمغرب حتى ولو كان استقراراً هشاً.. الأردن لبنان لقد رأينا مثلاً أنه مباشرة بعد تبني قانون العنف ضد المرأة في جويلية ووقعت المصادقة عليه في شهر أوت الأردن ألغت المادة المتعلقة بزواج المغتصب بضحيته، فهناك عدوى إيجابية. فأن تكون تونس نموذجاً أنا لا أحبذ فكرة النموذج فلا يجب أن تكون نموذج بل يجب أن تكون عدوى إيجابية بين مختلف الدول ويجب أن يكون هناك مناخ ديمقراطي كي لا نسوق في جانب وفي الجوانب الأخرى نكون موضوع معاداة من جانب البلدان الصديقة، أن يهللوا لنا في جزء من العام وفي جزء آخر يكونوا خائفين منا هذا ليس إيجابياً أو صحياً، فهناك دول مثل قطر والإمارات والسعودية ومصر وضعنا معها أصبح مخيف، فتونس على مدى خمسون عاماً كانت لها علاقات مودة حذرة مع هذه البلدان فلا ضرر ولا ضرار أو ما يسمى بالحياد الإيجابي أحياناً، أما اليوم أصبح الخوف من التجربة التونسية يدفعهم إلى محاولة إجهاض مسار التحول الديمقراطي وهذا هو أكبر عدو لنا في تونس حالياً.



أعتقد أنه مع ذلك فلتونس تقاليد نسوية في العمل والأساس هو التضامن مع الحركات المدنية التقدمية. صحيح تراجع هذا التضامن منذ 2011 لأن كل دولة انغلقت على نفسها للاعتناء بشأنها الداخلي ونسوا الحداثق الخلفية لهم لكن اليوم هناك عودة للوعي بأنه لابد من كسر الحصار على الحركة المدنية في كل بلد ومواصلة التضامن فيما بينها لتحقيق نتائج في مستوى أفضل على المستوى الإقليمي بصفة عامة وقد شاهدنا ذلك مثلاً في 10 ماي يوم مسيرة المساواة في الإرث ولاحظنا أن أول الردود التي وصلتنا للفرح والتهنئة والتضامن كانت من البلدان العربية، وأذكر نوال السعداوي من مصر والمناضلات الفلسطينيات واللبنانيات والمغربيات أيضاً التي أصدرنا بياناً للمساندة، وهذا كان دافعاً قوياً لنا وللنساء في المنطقة ولو نستمر كذلك على المستوى السياسي بالنسبة للحركات التقدمية بأن تنسق فيما بينها وأن تعلي صوت التضامن فيما بينها أنا أعتقد أنه يمكن وقتها ألا نتخوف من الطوق المفروض على تونس وفكرة التسويق على أنها معزولة وفريدة، أو تشويه المسار الديمقراطي الذي وقع أو محاولة توظيفه لقمع حركات التحرر مثلما يقع في السعودية ومصر.

**سؤال:** في مصر مثلاً هناك الأزهر، في تونس هناك الزيتونة، كيف ترين مصير المناظرة التي ستكون ما بين الحركة النسوية والمؤسسة الدينية الرسمية في تونس والصراع بينهما؟ ماذا كان موقف الزيتونة في القرارات السابقة وماذا كان دور الأئمة فيما حدث من تطور من قوانين واستحقاقات للمرأة التونسية؟ وماذا سيكون مستقبل هذا الصراع ومستقبل الحركة النسوية معه؟

**يسرى:** منذ استقلال الدولة التونسية لم يعد للمؤسسة الدينية تأثير في الشأن العام، وقد حسم هذا تاريخياً منذ استقلال الدولة التونسية. والحمد لله على ذلك لأنه لو بقيت المؤسسة الدينية بتدخلاتها كما يتدخل الأزهر في مصر لكننا مازلنا نطبق العبودية في تونس خاصة مع النزاعات العنصرية في المجتمع، كان من المؤكد أن يكون مازال هناك سوق نخاسة في تونس، فتم الحسم منذ الخمسينيات وبالتالي محاولة الاحتلال بدور للمؤسسة الدينية اليوم مستحيل، فإذا كنا لم نسمح بذلك في دستور 1959 كيف لنا أن نسمح بذلك في دستور 2014. نعم هناك بعض النزاعات لبعض المجموعات ومنهم أساتذة الزيتونة الذين تدخلوا في المرة الأخيرة حول تقرير لجنة الحقوق والمساواة لتقديم موقف ولكن هل كان يمثل هذا الموقف الرسمي

للزيتونة! لا. فهم شق من الجامعة وتكلموا بصفتهم تلك لأنهم يدركون أنه قانونياً ومؤسساتياً الزيتونة ليس لها أي تأثير أو الصلاحية القانونية لكي تفتي أو لا تفتي فكل المؤسسات الدينية تعلم مدى حدود صلاحياتها. أن تكون عنصراً من عناصر الحوار المجتمعي فمرحباً بذلك ونحن لا نختلف في أهمية أن تسمع صوتك وتسمع صوت الآخرين وذلك للبحث عن الشيء الذي يمكن أن يقنع الناس أكثر ونفرض بها جدلاً مجتمعياً حقيقياً ويقع خلالها طرح أفضل الأسئلة وأن تظهر لنا مقترحات أفضل والتي لا يمكن لها أن تكون بعيدة جداً عن المجتمع فهذا مهم. أما يكونوا صوتاً ليحددون لنا ما يرونه فنحن ليس لدينا كهنوت في ثقافتنا فكيف يمكن اليوم بدستور 2014 وبالاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها تونس أن تقبل وضع الكهنوت. هنا المقارنة بين مصر وتونس بعيدة والمقارنة أيضاً بين تونس ولبنان أين تحكم الطوائف أيضاً بعيدة تماماً. تونس منذ 1956 هي دولة مؤسسات وقانون. لا أعتقد أن المؤسسة الدينية في تونس مؤثرة، وحتى خطابهم ليس بخطاب مؤثر على الناس، فانظر كيف نتكلم نحن كحركة نسوية فنحن عندما تحدثنا عن المساواة في الإرث منذ سنة 2000 نقوم بالدراسات الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تقنع الناس بالمساواة في الإرث فبحثنا في مدى مساهمة المرأة في العائلة ونسبة ما ترثه المرأة في حياتها مقارنة بما يورثه الأزواج لأبنائهم وما تصنعه المرأة بالثروة عندما يكون لديها ثروة في العائلة والمجتمع فهذه هي المعايير التي نعتمدها ليس فقط الجانب الحقوقي ومسألة المساواة بأنها لا غبار عليها ولا يمكن أن نساوم فيها ولكن أيضاً ما هي دعوات المساواة في واقعنا ومجتمعنا، وأنظر إلى خطابهم هم حيث فقط يصدرن البيان رقم واحد "نرفض وندين ونشجب وبالنهاية نرفض" ويتلخص بيانهم فقط في نحن نرفض ذلك وأن هذا تهديد للهوية ومسألة الهوية التي هي دائماً العلة التي يريدون أن يجعلونها نخسر بها الانتقال الديمقراطي في عديد من الأحداث. أرادوا أن يلعبوا على هذه القضية قبل انتخابات 2014 وخسروا فكم من مرة سنبقى نلعب هذه اللعبة، أظن أنها استنزفت.